مختارات من الصحف العبرية

العدد 4296، 31-3-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

أطفال فلسطينيون وسط الدمار في خانيونس
(عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

أميتسا برعام: [يجب وقف حرب الاستنزاف مع حزب الله على الحدود الشمالية] 2

ميشكا بن دافيد: بعد ستة أشهر؛ كيف وصلنا إلى هنا؟ وكيف يمكن الخروج؟ 4

عميره هاس: آلاف الإسرائيليين لا يزالون يختارون المشاركة في المقتلة في غزة 6

أخبار وتحليلات

تقرير: على الرغم من مخاوفها بشأن هجوم عسكري إسرائيلي متوقع في رفح، فإن الولايات المتحدة سمحت في الأيام الأخيرة بنقل قنابل وطائرات مقاتلة بقيمة مليارات الدولارات إلى إسرائيل 9

عائلات مخطوفين إسرائيليين تتهم نتنياهو بتعمّد عرقلة جهود التوصل إلى صفقة تبادل مع "حماس"، وتصاعُد الاحتجاجات المطالبة بإبرام صفقة تبادُل وإجراء انتخابات عامة مبكرة 11

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

أميتسا برعام، أستاذ في جامعة حيفا، وخبير في تاريخ العراق
"معاريف"، 2024/3/31

[يجب وقف حرب الاستنزاف مع حزب الله على الحدود الشمالية]

- ما دام القتال مستمراً في غزة، فإنه سواء إذا أوقفنا إطلاق النار أم صعّدنا القتال، فإن حزب الله لن يوقف حرب الاستنزاف ضدنا. وإذا صعّدنا باعتدال، فهو سيصعد باعتدال، وإذا صعّدنا نحو حرب شاملة، فهو سيصعّد تبعاً لذلك.
- وحتى هذه اللحظة، فإن الطرفَين يفضلان منع نشوب حرب شاملة. ومع ذلك، فإنه بسبب أوضاع داخلية لبنانية، نتيجة "نصيحة" إيرانية، بدا مؤخراً أنهم يتخوفون في لبنان من اندلاع حرب شاملة أكثر منا، وهذا تفوُق استراتيجي بدأت إسرائيل مؤخراً تستغله. صحيح أن الطرفَين لا يزالان يحافظان على تفاهمات متبادلة تفرض قيوداً على المواجهة، لكن إسرائيل هي التي تصعّد قليلاً، وحزب الله يرد. وإن الهجمات الأخيرة التي استهدفت منشآت عسكرية في سهل البقاع في بعلبك، الواقعة على بُعد 100 كيلومتر من الحدود، هي تعبير عن تصعيد إسرائيلي. وحرب الاستنزاف هي حرب قاسية جداً بالنسبة إلى إسرائيل، لكنها فُرضت علينا، لذلك، فإنه لا مفر لنا من محاولة استغلالها لمصلحتنا بقدر المستطاع.
- إن هدف إسرائيل هو إنشاء واقع جديد في الجليل يسمح بعودة السكان، أو على الأقل الجزء الأكبر منهم، وإذا كان من غير الممكن إقناع حزب الله أو تدميره في حرب شاملة، والتي لا تبدو اليوم أنها حل عملي، فإن ما تستطيع إسرائيل التعايش معه هو تطبيق جزئي للقرار رقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن سنة 2006، والذي يفرض على حزب الله الانسحاب إلى شمال الليطاني ونزْع سلاحه. ومع أن الانسحاب إلى ما وراء الليطاني، أو على الأقل إلى مسافة 15 كيلومتراً، وهو مدى الصواريخ المضادة للدروع،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ليس مضموناً، إلاّ إنه يجب أن نبذل كل جهد ممكن.

- وعلى الرغم من الثمن الباهظ في الخسائر والدمار وإجلاء السكان، فإن إسرائيل تتفوق عسكرياً بصورة واضحة على حزب الله. وحتى من دون غزو برّي، فإن أسلحة الجو والمدرعات والمدفعية قادرة على دفع حزب الله شمالاً، وتدمير كل أو أغلبية مواقعه حتى نهر الليطاني وأكثر. وهكذا، يجب أن تنتهي حرب الاستنزاف، ويجب منذ الآن التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة وفرنسا، ومن الأفضل أيضاً مع ألمانيا وبريطانيا (وموافقة رئيس الحكومة اللبنانية موجودة) من أجل أن يوافق حزب الله على الانسحاب المتفق عليه، وأن ينتشر الجيش اللبناني وقوات اليونفيل في المواقع على طول الحدود.
- فهل سيوافق حزب الله على ذلك؟ وتبدو الإجابة نعم. وحتى إيران تقدر على قبول ذلك، ففي سنة 2006، وافقوا في لبنان على الانسحاب خوفاً من استمرار المواجهة، وهم يأملون هذه المرة أيضاً، وبعد مرور بضعة أشهر على تطبيق الاتفاق، أن يتمكن مقاتلو قوة الرضوان من التسلل مجدداً وبالتدريج إلى القرى في الجنوب (حيث تقطن عائلاتهم) وإقامة بنى تحتية عسكرية هناك من جديد. وفي رأيهم، فإن إسرائيل لن تجرؤ على المخاطرة بحرب فقط بسبب بضعة مسلحين ومواقع. وهنا، يجب القيام بخطوة إسرائيلية إضافية الآن، ويجب علينا التوصل إلى اتفاق مع الدول العظمى الغربية بأن من حق إسرائيل الكامل مهاجمة أي هدف تابع لحزب الله يخرق التفاهمات في أي وقت؛ والمقصود هنا المحافظة على بقاء منطقة متفق عليها "نظيفة" من أي وجود لحزب الله.
- وكي يستطيع سكان الجليل العودة، يتعين على الحكومة الإسرائيلية إعلان التزامها أمرَين: الأول، زيادة ثابتة وكبيرة جداً في عدد قوات الجيش الإسرائيلي على الحدود، والثاني، هو التدمير الفوري لأي موقع أو مقاتل لحزب الله يظهر في المنطقة المتفق عليها في جنوب لبنان. وأي رئيس حكومة يخون هذين الالتزامَين، يجب أن يُقال فوراً، والمقصود هنا هو المنظومة السياسية الإسرائيلية، وليس حزب الله وإيران، أو دول غربية عظمى.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

<u>ميشكا بن دافيد، عمل سابقاً في الموساد وروائي</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/30

بعد ستة أشهر؛ كيف وصلنا إلى هنا؟ وكيف يمكن الخروج؟

- بعد أسبوع، تكون قد مرت نصف سنة على الحرب، ويمكننا أن نجرُي ميزاناً موقتاً للوضع في ميدان القتال، وفي الميدان السياسي، ونحاول وضع طريقة للخروج من الورطة. لكن من أجل الاتفاق على كيفية الخروج، يجب الموافقة على مبادئ أساسية.
- إن الحرب الدائرة هنا هي حرب بين شعبَين على أرض واحدة، ولكل شعب تاريخ من آلاف السنوات التي لها علاقة بذلك، والتي تمنحه "الحق التاريخي" في البلد. وقد حددت المنظمات الدولية والأمم المتحدة حقنا وأيضاً حق الفلسطينيين عبْر تقسيم البلد، ويعترف العالم بحدود الهدنة لسنة 1949 على أنها حدودنا. في حرب 1967، أضافت إسرائيل أراضي مُختَلَفاً عليها، وأقامت فيها مستوطنات لا يعترف العالم بقانونيتها. وتدعو قرارات الأمم المتحدة التي لها علاقة بالمناطق إلى حل للنزاع عن طريق مبدأ الدولتَين.
- وفي اتفاقات أوسلو، وافقت الزعامة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (العلمانية) على مبدأ الدولتَين ضمن حدود الهدنة، كما وافقت حكومات إسرائيل منذ أيام رابين وصولاً إلى نتنياهو على مبدأ الدولتَين، مع تبادُل أراضٍ من أجل إبقاء المستوطنات في الضفة داخل أراضيها، وقد قبلت السلطة الفلسطينية مبدأ تبادُل الأراضي، وكذلك الجامعة العربية، لكن لم يجرِ الاتفاق على حجمها.
- لكن هذا الصراع القومي له بُعد آخر ديني جعله أكثر تعقيداً؛ فبعد انسحاب إسرائيل من غزة سنة 2005، فازت "حماس"، وهي حركة تابعة للإخوان المسلمين، في الانتخابات النيابية الفلسطينية، وسيطرت على القطاع، وتنكرت لاتفاقات أوسلو، ورفضت الاعتراف بإسرائيل. وفي المقابل، حاولت التيارات الدينية القومية في إسرائيل منع إمكان تقسيم الضفة بين

الشعبَين عبْر توزيع المستوطنات.

- وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنت "حماس" هجوماً وحاولت احتلال أجزاء من النقب وارتكبت "فظائع" كثيرة، وردّت إسرائيل على ذلك بحرب هدفها القضاء على القوة العسكرية والسلطوية للحركة، مع إدراكها أنها لا يمكن أن تقبل بوجود قوة في الحكم في غزة هدفها تدمير إسرائيل. وخلال ستة أشهر، اتضح أن تحقيق هذا الهدف يتطلب أشهراً كثيرة، وهناك حاجة إلى حُكم بديل مدني من "حماس".
- على الصعيد العسكري، ظهرت حدود قوتنا، وخصوصاً اعتمادنا على الولايات المتحدة من ناحية التسلُح، كما اتضح أيضاً أنه، بعد مرور 6 أشهر على حرب الاستنزاف في مواجهة حزب الله، فإن قوة الحزب لا تزال كبيرة، وعشرات الآلاف من سكان الجليل لا يمكنهم العودة إلى منازلهم.
- أمّا على الصعيد السياسي، فلم يجرِ العثور على جهة رسمية شرعية قادرة على أن تحل محل "حماس" باستثناء السلطة الفلسطينية، لكن من أجل ذلك، ستضطر إسرائيل إلى العودة إلى مبدأ الدولتَين. وفي ضوء ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإنه من المعقول أن تشترط إسرائيل ذلك بنزع سلاح الدولة الفلسطينية وتغيير منظومة التعليم لديها، والإبقاء على جزء أساسي من المستوطنات في الضفة الغربية في مقابل تعويضات إقليمية على مراحل تستمر لسنوات، وأن يجري اختبار القبول الفلسطيني بوجود دولة إسرائيل قبل منحها الاستقلال الكامل. وهذه العملية تسمح باستكمال أهداف الحرب من دون الغرق في وحل غزة، ومن دون أن نخسر تأييد الغرب. كما سيسمح هذا بتحقيق المبادرة السعودية التي، في إطارها، ستوقع دول أعضاء في الجامعة العربية اتفاقات سلام مع إسرائيل، وسيخسر أعداؤنا، وفي طليعتهم إيران، ذريعة الاستمرار في الصراع، وهو ما سيسمح أيضاً بالتوصل إلى اتفاق ينسحب بموجبه حزب الله إلى ما وراء الليطاني ويجنب لبنان حرباً قاسية.
- إن الموافقة على دولة فلسطينية ستؤدي إلى استقالة أحزاب اليمين المتطرف، وهذه الخطوة ممكنه إذا قدّمت أحزاب الوسط مظلة أمان إلى نتنياهو تسمح له بالبقاء من دون أحزاب اليمين والأحزاب الحريدية أيضاً،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والتي ترفض المشاركة في تحمُل عبء الخدمة العسكرية الإلزامية. وفي إمكان حكومة موقتة مؤلفة من الوسط واليمين المعتدل إنهاء الحرب مع أفق سياسي مضمون، وتحديد موعد للانتخابات، والاهتمام بالحلول السلمية، والخروج من غزة، باستعادة الرهائن واستبدال الحُكم في القطاع، والاهتمام بالمشكلات الداخلية الملحة، وفي طليعتها التجنيد وترميم الجيش، والحوكمة في النقب، ومعالجة مشكلة الجريمة بصورة عامة، والتزام فرض التعليم الأساسي من أجل دمج الحريديم في الاقتصاد.

<u>عميره هاس، مراسلة الأراضي الفلسطينية المحتلة</u>
"هآرتس"، 2024/3/31

آلاف الإسرائيليين لا يزالون يختارون المشاركة في المقتلة في غزة

- تعرف أغلبية الإسرائيليين أن نتنياهو يكذب عليها، ومعظمهم يشكك في أن ما يحرك سياسته هو مصالح شخصية وعائلية، والدليل على ذلك تنبؤ استطلاعات الرأي التي تقول إن حزب الليكود برئاسته سيحصل على 18 مقعداً فقط، ومع هذا كله، فإن معظم الإسرائيليين يؤيدون نتنياهو، وذلك بعكس ما تقوله الاستطلاعات والمعلقون.
- وأكثر استطلاعات الرأي صدقية استمرار مشاركة آلالاف الإسرائيليين في حملات القتل الجماعي والتدمير الواسع النطاق في غزة، وفي أعمال القمع والنهب في الضفة الغربية. إن استعداد الأهل من دون تردُد لإرسال أولادهم إلى الحرب كي يقتلوا ويُقتلوا ويصابوا بجروح ويتسببوا بجرح آخرين، ويعانوا طوال حياتهم جرّاء صدمة ما بعد الحرب، هو الجواب الوحيد للاستطلاع العام اليومي. إن اللغة المكررة وإجماع وسائل الإعلام على التمسك بحقيقة أن الحرب هي الحل، هما الرد اليومي على استطلاع يشير إلى من هم يؤيدون الأمر. حتى فيديوهات التيك توك للجنود، وعدم قدرة أو

رغبة الجيش في منع سيل صور السيلفي للجنود التي تعكس هذياناً مدفوعاً بالمتعة وعدم الخوف من القادة، هي بحد ذاتها استطلاع للرأي العام. وأهالي الجنود الذين لا تصدمهم أو تُقْلِقُهُمْ فكرة أن أبناءهم، عن طريق هواتفهم الذكية، يقدّمون أدلة إلى محكمة الجنايات الدولية تدينهم، يعبّرون بذلك عن تأييدهم لنتنياهو وسياسته العسكرية، حتى من دون أن يُسألوا عن ذلك، ومن دون أن يصوتوا له.

- وإن جنود الاحتياط الذين يركضون بين ساحة كابلان [ساحة الاحتجاجات ضد نتنياهو] وأطلال غزة، والسماء الممتلئة بالقاذفات الحربية والمسيّرات المفترسة، هم أيضاً يشكّلون جواباً قاطعاً في الاستطلاعات. كما أن استمرار التباكي من أن العالم معادٍ للسامية هو الرد المطلوب في الاستطلاعات الذي يفرح به نتنياهو في كل صباح، لكن من المهم أن نفهم أنه بعكس شاشات قنواتنا التلفزيونية التي لا تزال تركز على مشاهد 7 تشرين الأول/أكتوبر وعلى التقارير المؤلمة للضحايا، فإن مشاهدي القنوات الأجنبية يشاهدون مناظر القصف والمجاعة في قطاع غزة المستمرة منذ 6 أشهر، ويتعرفون على مئات، إذا لم يكن آلاف، القصص المفجعة بشأن الضحايا الفلسطينيين.
- ويعرف العديد من الإسرائيليين أن الحكومة بقيادة نتنياهو تعترف بأن المخطوفين يتعذبون ويموتون جوعاً جرّاء القصف، والنقص في الأدوية، والإرهاق، وسوء المعاملة. لكن من الواضح أن عدداً كبيراً من الإسرائيليين يؤيدون إجراء بروتوكول هنيبعل غير المعلن هذا، من أجل تحقيق النصر المطلق. ويدرك عدد كبير من الإسرائيليين أن المخطوفين وعائلاتهم ومعاناتهم لا تهم الحكومة الحالية، وقد صدمتهم التصريحات العلنية والاستخفاف والامبالاة. ويدرك كثير من الإسرائيليين أن الوزراء هم مهرجون في أحسن الأحوال، وفي أسوئها سياسيون يحرصون على مصالح الجمهور الذين جاؤوا منه.
- وكثير من الإسرائيليين يعلمون أن وزير المال، بتسلئيل سموتريتش، يدمر الاقتصاد، كما يعلمون أن الحرب تدمر الاقتصاد، وأن وزير الشرطة [إيتمار بن غفير] يريد إسكات معارضيه وتدمير الشرطة، وأن وزير التعليم يدمر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

التعليم، ووزير الإعلام يعارض حرّية الصحافة. كم أنهم يعرفون أن وزير الدفاع لا يحقق الأمن، والدولة توشك على الانهيار، وأن النظرية الخاطئة التي وضعها رئيس الحكومة بمشاركة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، والتي تقول إنه جرى احتواء "حماس" في غزة وأنها ستتصرف كما نريد منها أن تتصرف، هي السبب وراء "كارثة" 7 تشرين الأول/أكتوبر الكبيرة، وسقوط 1400 قتيل ومعاناة المخطوفين وعائلاتهم ومجتمعهم.

- ومع هذا كله، يواصل الإسرائيليون تأييد الحكومة بمجرد قيامهم بـ "العمل" (التعبير الملطَف للغزو والقتل) في غزة، وتنفيذهم، بإخلاص، مهمات السلب التي يقوم بها الجيش دفاعاً عن المستوطنات في الضفة الغربية، وأيضاً عبْر عدم تعبير نقابة الأطباء عن صدمتها إزاء التقارير بشأن المجاعة والموت في غزة، وعدم تحرُك القضاة ومنظمات حماية الطفل ضد العدد الكبير من القتلى بين الأطفال الفلسطينيين...
- وتنبع النظرية الخاطئة الإسرائيلية من هدف لم يتغير؛ وهو تعويد الفلسطينيين على أن أي تطلُع لهم نحو دولة ذات سيادة صغيرة إلى جانب إسرائيل لن يتحقق، وكذلك توقعاتهم بأن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها عن طردهم سنة 1948، وأن توافق على عودة اللاجئين وعلى مطالبهم بالحصول على المساواة بين البحر والنهر.
- هذا الهدف بقي على حاله، حتى عندما وافقت حكومة إسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في "اتفاقات أوسلو"، من دون أن تعترف بالشعب الفلسطيني. وبالتدريج، ونظراً إلى أن الفلسطينيين يرفضون أن يتعودوا على الأمر، ولأن منظمات المستوطنين أصبحت هي الحاكم الفعلي في إسرائيل، فإن تحقيق هذا الهدف أصبح أكثر ظهوراً، كما صار عنيفاً أكثر فأكثر. وهكذا وصلنا إلى خطة "الحسم" لبتسلئيل سموتريتش إزاء الفلسطينيين؛ فإمّا القبول بمكانة أدنى، وإمّا الهجرة أو الطرد الطوعي، وإمّا الاستسلام والموت في الحرب. هذه هي الخطة التي يجري تنفيذها في غزة وفي الضفة الغربية، والأغلبية الكبيرة من الإسرائيليين شريكة متحمسة لها، وذلك بغض النظر عن نفورهم من الحكومة ووزرائها، وهذه الأغلبية لا تزال تعتقد أن الحرب هي الحل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[تقرير: على الرغم من مخاوفها بشأن هجوم عسكري إسرائيلي متوقع في رفح، فإن الولايات المتحدة سمحت في الأيام الأخيرة بنقل قنابل وطائرات مقاتلة بقيمة مليارات الدولارات إلى إسرائيل]

"معاريف"، 2024/3/31

ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أول أمس (الجمعة) أن الولايات المتحدة سمحت في الأيام الأخيرة بنقل قنابل وطائرات مقاتلة بقيمة مليارات الدولارات إلى إسرائيل، حتى في الوقت الذي أعربت فيه علناً عن مخاوفها بشأن هجوم عسكري إسرائيلي متوقع في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية قولهم إن حزمة الأسلحة الجديدة تشمل 1800 قنبلة من طراز MK-84 تزن 2000 رطل و500 قنبلة من طراز MK-82 تزن 500 رطل، بالإضافة إلى 25 طائرة من طراز F-35 تمت الموافقة عليها في البداية كجزء من حزمة أكبر من طرف الولايات المتحدة. وطلبت إسرائيل السرب الثالث المكون من 25 طائرة من طراز F-35 في تموز/يوليو الماضي، ومن المتوقع أن يصل إجمالي حجم الأسطول الجوي عند تسليمه إلى 75 طائرة.

وتقدم واشنطن مساعدات عسكرية سنوية إلى إسرائيل بقيمة 3.8 مليار دولار، وتقوم حالياً بإرسال دفاعات جوية وذخائر إلى إسرائيل في إطار حربها ضد حركة "حماس" في غزة، لكن بعض الجماعات في الحزب الديمقراطي وجماعات عربية أميركية انتقدت دعم إدارة الرئيس جو بايدن الثابت لإسرائيل، ودعت إلى استخدام المساعدات العسكرية كورقة ضغط على إسرائيل.

وقال مسؤول كبير في البيت الأبيض لصحيفة "واشنطن بوست": "إننا نواصل دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وإن وضع شروط على المساعدات لم يكن سياستنا."

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وكانت الولايات المتحدة اعتبرت مؤخراً أن إسرائيل ملتزمة مذكرة جديدة صادرة عن مجلس الأمن القومي بشأن تماشي استخدام الأسلحة الأميركية مع القانون الدولي، وأشارت إلى أنها تلقت تأكيداً مكتوباً من اسرائيل فحواه أنها تستخدم الأسلحة الأميركية بما يتماشى مع القانون الدولي، ولا تمنع المساعدات الإنسانية في غزة.

وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، إن هذه التأكيدات جاءت عبر مسؤول رفيع المستوى يتمتع بالصدقية، ولديه القدرة والسلطة لاتخاذ القرارات والالتزامات بشأن القضايا التي تشكّل جوهر الضمانات، في إشارة إلى رسالة بعث بها وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت.

وقال ميلر خلال مؤتمر صحافي عقده في بداية الأسبوع الماضي: "إن هذه التأكيدات متوقعة، لكن طبعاً نظرتنا إليها مستمدة من تقييماتنا المستمرة لسلوك إسرائيل في الحرب في غزة. لقد أجرينا تقييمات مستمرة لامتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي ولم نجد أن هناك انتهاكاً له، سواء فيما يتعلق بسير الحرب أم بتقديم المساعدات الإنسانية. إننا ننظر إلى هذه الضمانات عبْر العمل المستمر الذي قمنا به."

وجاء إعلان ميلر هذا في اليوم نفسه الذي امتنعت فيه الولايات المتحدة من التصويت في مجلس الأمن الدولي على الدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح المخطوفين الذين تم احتجازهم في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر من دون الربط بين القضيتين، وتم تمرير القرار بأغلبية 14 صوتاً. وأثار التصويت خلافاً مع إسرائيل، التي قالت إن تمرير القرار سيجعل "حماس" أكثر عناداً في محادثات الهدنة في قطر، كما ألغى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، زيارة مقررة لاثنين من كبار مساعديه إلى واشنطن لمناقشة خطط الهجوم على مدينة رفح في جنوب غزة، ووافقت القدس في وقت لاحق على إعادة جدولة هذه الزيارة. وتجدر الإشارة إلى أن التوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل تصاعدت منذ فترة قصيرة بشأن خطط هذه الأخيرة بشأن القيام بعملية برّية واسعة في مدينة رفح، والتي تعدّها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية آخر معقل رئيسي لحركة "حماس" في قطاع غزة، ويتواجد فيها الآن أكثر من مليون نازح من سكان غزة بسبب الحرب. كما اختلفت الدولتان بشأن تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة؛ إذ ألقت إسرائيل

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

اللوم في الوضع الإنساني المتردي على فشل وكالات الإغاثة في توزيع الإمدادات، وعلى "حماس" والجماعات المسلحة التي "تنهب" الشاحنات التي تدخل قطاع غزة. وأظهر البيت الأبيض استعداداً متزايداً للتعبير عن عدم رضاه عن إسرائيل بشأن الضحايا المدنيين في غزة والوضع الإنساني هناك، بما في ذلك اعتماد لهجة أكثر صرامة من قبل.

[عائلات مخطوفين إسرائيليين تتهم نتنياهو بتعمّد عرقلة جهود التوصل إلى صفقة تبادل مع "حماس"، وتصاعُد الاحتجاجات المطالبة بإبرام صفقة تبادُل وإجراء انتخابات عامة مبكرة]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/31

اتهمت عائلات مخطوفين إسرائيليين محتجزين لدى الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بأنه يتعمد عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى صفقة تبادل أسرى مع حركة "حماس" وإحباطها، مدفوعاً بمصالحه الشخصية الضيقة، بينما تصاعدت الاحتجاجات في تل أبيب وعدد من المدن الإسرائيلية الأُخرى للمطالبة بإبرام صفقة مع حركة "حماس" لتبادُل الأسرى وإجراء انتخابات عامة مبكرة.

وجاء اتهام عائلات المخطوفين هذا في بيان شديد اللهجة صدر عنها وتلاه ممثلون منها في مؤتمر صحافي احتجاجي عُقد في تل أبيب مساء أمس (السبت)، مؤكدين فيه أنهم عازمون على مواصلة الحراك حتى إسقاط الحكومة. ودعا البيان الوزيرَين في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي، بني غانتس وغادي أيزنكوت ["المعسكر الرسمي"]، وقيادات الليكود وجميع أعضاء الكنيست من ذوي الضمير إلى العمل على استبدال نتنياهو على الفور متهماً إياه بأنه يمنع التوصل إلى اتفاق، ولا يمنح صلاحيات إلى طواقم المفاوضات.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

كما اتهم البيان نتنياهو بمحاولة شيطنة عائلات المخطوفين ودق الأسافين فيما بينها، وقالت إحدى ممثلات عائلات المخطوفين في المؤتمر الصحافي: "رأينا جميعاً كيف يواصل نتنياهو إحباط الصفقة. لقد أعلن هذا الأسبوع أنه سيدير المفاوضات بنفسه، فهل يعقل أن قرارات كهذه يتخذها شخص واحد؟ لقد رأينا كيف تدفعه مصلحته الشخصية والسياسية إلى اتخاذ القرارات، وكيف أن اهتمامه باستقرار الائتلاف الحكومي يفوق واجبه الواضح تجاه الأَسرى والمخطوفين. إن المخطوفين موجودون في قطاع غزة منذ 6 أشهر، وهذا فشل كامل ومتعمد للقيادة الإسرائيلية ومن يقف على رأسها."

وخاطبت والدة أحد المخطوفين نتنياهو قائلة: "أنت العائق أمام صفقة التبادل. أنت تقف بيننا وبين إعادة أحبائنا إلى ديارهم. إذا لم نتحرك لإزاحتك من سدة الحكم فلن نفوز بإعادتهم، لذا نحن اليوم مضطرون إلى بدء مرحلة جديدة وسنعمل على استبدالك على الفور. سنتظاهر ونطالب بإقالتك واستبدالك حتى تتخلى عن مقعدك لقيادي آخر."

وَدَعَتْ قريبة أحد المخطوفين أعضاء الائتلاف الحكومي إلى التحرُك فوراً ليكون هناك رئيس حكومة آخر يضع أمام عينَيه مصلحة البلد والمواطنين، ويتخذ قراراته من دون اعتبارات شخصية، ويدرك مدى أهمية إنقاذ المخطوفين في كل ما يرتبط على نحو وثيق بأمن الدولة ومناعتها القومية.

وفي سياق متصل، شارك آلاف الأشخاص مساء أمس في تظاهرات أُقيمت في مواقع متعددة في مدينة تل أبيب، وطالبوا نتنياهو بالاستقالة والعمل على التوصل إلى صفقة تتيح الإفراج عن المخطوفين والأسرى الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة. وقام مئات المتظاهرين بإغلاق شارع أيالون الرئيسي في وسط تل أبيب في كِلا الاتجاهين، الشمالي والجنوبي، واندلعت مواجهات مع عناصر الشرطة التي اعتدت على عدد من المتظاهرين في أثناء محاولة فتح الشارع أمام حركة المرور.

وأشعل متظاهرون النيران ورفعوا لافتات تطالب بإبرام صفقة تبادل فورية، كما طالبوا بإقالة حكومة بنيامين نتنياهو، وإجراء انتخابات عامة مبكرة، وأعلنت الشرطة أنها اعتقلت 16 متظاهراً رفضوا الانصياع لأوامرها، وبتهمة إثارة الشغب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

العام من جراء مشاركتهم في إغلاق شارع أيالون، كما حرّرت نحو 9 مخالفات تصل قيمة كل واحدة منها إلى 1000 شيكل.
وشهدت مناطق أُخرى في إسرائيل تظاهر آلاف الأشخاص ضد حكومة نتنياهو، مطالبين أيضاً بإبرام صفقة تبادل أسرى مع حركة "حماس"، بما في ذلك في منطقة "شعاري هنيغف" بالقرب من سديروت في المنطقة المحيطة بقطاع غزة.

ملاحظة: تحتجب النشرة غداً وتعود إلى الصدور يوم الثلاثاء.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات
ترجمة: صفاء كنج
تدقيق وتحرير لغوى: لميس رضى

نورا عريقات: محامية فى مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة فى الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة فى جامعة روتجرز فى نيوبرونزويك. شاركت فى تأسيس مجلة "جدلية"، وهى عضو فى هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطينى فى سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولى والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة فى الفترة 1917–2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولى هو مجرد أمر سياسى، وإذا كان له أن يساهم فى مجال تحرير الإنسان فعليه أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسى محنك يرمى إلى تحدى النظام الجيوسياسى الذى يعزز الاستبداد القائم ويسانده فى وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحرى عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخى، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولى وتطبيقه بحيث يعزّز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التى تجرى خلافاً لما هو بديهي، وتتخطى المأزق الراهن في القضية الفلسطينية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر